



البرلمان المصري

تحديات ومهام ثورية



(2015 م - 1436 هـ)





EGYPT PARLIAMENT

د/ محمد مرسي

رئيس جمهورية مصر العربية

مقدمة

البرلمان المصري الشرعي المنتخب يستند للالشرعية الدولية كآخر برلمان يمثل جمهورية مصر العربية قبل الانقلاب العسكري ، والشرعية الثورية كبرلمان أنتجته ثورة يناير 2011 للقضاء على الفساد والاستبداد ويحقق آمال وطموحات الثوار التي عصف بها الانقلاب العسكري في يوليو 2013 ، والشرعية الدستورية من نتاج الثورة ووافق عليه الشعب المصري والالشرعية الشعبية التي منحها 32 مليون ناخب مصري لهذا البرلمان وهو ما لم يحدث في تاريخ مصر على مدار الزمان وهي شرعية لا يستهان بها .

بيان البرلمان المصري الفصل التشريعي 2014 – 2015 إسطنبول – تركيا

- نحن نواب الشعب المصري المنتخبون والممثلون لآخر برلمان منتخب في مصر وفقا
للشرعية الدستورية والقانونية .

ووفقا " لللائحة الاتحاد البرلماني الدولي الذي يتعامل مع آخر برلمان منتخب وفقا لآليات الديمقراطية ما لم
ينتخب الشعب نوابا " لبرلمان جديد وفق ذات الآليات وتحت مظلة سلطة شرعية منتخبة

وحيث أن المجلس العسكري المصري قد قام بالإنتقلاب العسكري بتاريخ 2013/7/3 واختطف الرئيس
المنتخب د/ محمد مرسي وعطل الدستور والقانون وصادر الحريات العامة ومارس القمع والتعذيب والقتل
خارج القانون واعتقل الكثير من نواب الشعب .



النائب الشهيد محمد الفلاحجي



النائب الشهيد فريد إسماعيل



النائب الشهيد ناصر الحافي

فقد قررنا نحن نواب الشعب المصري ما يلي :-

- 1- استئناف جلسات البرلمان واعتباره في حالة انعقاد دائم لخطورة المرحلة التي تمر بها مصر
 - 2- عدم الاعتداد بأي تشريعات صدرت عن سلطة الانقلاب العسكري باعتبارها سلطة غير شرعية وإخلاء مسؤولية الشعب المصري من الآثار المترتبة عليها.
 - 3- عدم الاعتداد بأي اتفاقات أو عقود أبرمتها أو تبرمها سلطة الانقلاب مع الأفراد أو المؤسسات أو الدول وإخلاء مسؤولية الشعب المصري من أي أثر يترتب على أي منها حالا أو استقبالا.
- و سنقوم إن شاء الله تعالى بزيارة كل برلمانات العالم في أقرب وقت ممكن لعرض الموقف كاملا على نواب الشعوب مجالس البرلمانات فهم الداعمون لحقوق الشعوب في الحرية وتداول السلطة وفقا لآليات الديمقراطية التي تتبنونها.

البرلمان المصري

EGYPT PARLIAMENT



النائب الشهيد شفيق الديب



النائبة الشهيذة سهام الجمل



النائب الشهيد محمد السيد رمضان



التشكيل الأول لهيئة مكتب البرلمان

م	الاسم	الوظيفة	الهاتف	الايمل
1	د/ ثروت نافع	رئيس البرلمان	0014039755169	snafei@hotmail.com
2	د/ محمد جمال حشمت	وكيل البرلمان	00905330634592	g.hishmat@gmail.com
3	م/ حاتم عزام	وكيل البرلمان	0041792859951	hatem.a.azzam@gmail.com

البرلمان المصري

التشكيل الحالي لهيئة مكتب البرلمان

م	الاسم	الوظيفة	الهاتف	الايمل
1	د/ محمد جمال حشمت	رئيس البرلمان	00905330634592	g.hishmat@gmail.com
2	ا/ عزب مصطفى	وكيل البرلمان	00249990967552	Azabmustafa12345@gmail.com
3	ا/ عامر عبدالرحيم	وكيل البرلمان	00905452840689	ameralmosafer@gmail.com

EGYPT PARLIAMENT



من كلمة د. محمد سعد الكتاتني رئيس برلمان الثورة والمعتقل حاليا على ذمة قضائي سياسية في سجن العقرب في افتتاح أول برلمان شرعي منتخب بعد ثورة 25 يناير .

**" الثورة مستمرة ولن نخون دماء الشهداء، لن يهدأ لنا بال ولن
تقر أعيننا حتى تستكمل الثورة كل أهدافها فنقتصم للشهداء
بمحاكمات عادلة وفعالية وسريعة ونعيد بناء مصر الجديدة
.. الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة "**

تشكيل اللجنة العامة بالبرلمان

م	الاسم	الوظيفة	الهاتف	الايمل
1	د/ محمد جمال حشمت	رئيس البرلمان	00905330634592	g.hishmat@gmail.com
2	ا/ عزب مصطفى	وكيل البرلمان وممثل النواب المتواجدين في السودان	00249990967552	Azabmustafa12345@gmail.com
3	ا/ عامر عبدالرحيم	وكيل البرلمان	00905452840689	ameralmosafer@gmail.com
4	ا/ عادل راشد	رئيس اللجنة التشريعية	00905469107700	Adel.rashed25@gmail.com
5	د/ عبدالموجود الدرديري	رئيس لجنة العلاقات الخارجية	0016738436935	dardery@aim.com
6	د/ عبدالغفار صالحين	رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي	00905357850593	A.salhin123@gmail.com
7	ا/ محمد الفقي	رئيس اللجنة الاقتصادية	00905414398902	Groy2014@hotmail.com
8	ا/ أحمد جاد الرب	رئيس لجنة حقوق الإنسان	00249994707382	Ahmed.gadelrabfj@gmail.com
9	د/ محمد جابر	رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى	00905458723080	dr.mohamed.gaber.ib@gmail.com
10	د/ سيد رأفت العابد	وكيل لجنة العلاقات الخارجية	00905376775661	attawadoahuna@gmail.com
11	د/ محمد عماد صابر	ممثل النواب المتواجدين في تركيا	00905389504059	emadd30@yahoo.com
12	ا/ عبدالرحمن شكري	ممثل النواب المتواجدين في قطر	0097477088270	Alnakib2011@gmail.com
13	د/ عطية عدلان	ممثل الأحزاب	00905443446335	atiaadlan@gmail.com
14	د/ ثروت نافع	رئيس البرلمان السابق	0014039755169	snafei@hotmail.com

البيان الختامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان صادر من البرلمان المصري للثورة المصرية في دورته الاستثنائية

- يا شعب مصر العظيم ، يا ثوار مصر الأبرار ، يا أحرار العالم ، يا برلمانات العالم الحر ، نناشدكم باسم الأديان السماوية وباسم الحرية والإنسانية والكرامة .
- لقد انقلب العسكر في مصر على السلطة الشرعية في البلاد ، وخطفوا رئيس الدولة الشرعي المنتخب بانتخابات حرة نزيهة ، وأخفوه في مكان غير معلوم لشعبه والعالم بأثره .
- وتعاونت المحكمة الدستورية العليا - المعين قضاتها بالاختيار المباشر من الرئيس المخلوع حسنى مبارك - مع العسكر تمهيداً للانقلاب العسكري على الإرادة الحرة لشعب مصر ، وقضت بحل مجلس الشعب المنتخب لأول مرة في تاريخ مصر بإرادة حرة نزيهة مخالفة بذلك ما درجت عليه في قضائها السابق .
- وتم القبض على أغلبية أعضاء مجلس الشعب والشورى المعارضين للانقلاب ، بغير سند من القانون وبغير جرم ارتكبه رغم وجود حصانة برلمانية لهم ، وتم تليفق التهم لبعضهم ، وإصدار أحكام باطلة ومنعدمة في حق البعض منهم ، ومنعوا جميعاً من السفر ، وقتل بعضهم ، مما دفع الباقين للسفر خارج البلاد أو الاختفاء بداخلها خشية التنكيل والفتك بهم .
- وتم قتل ما يزيد عن عشرة آلاف من المعتصمين بميدان رابعة العدوية والنهضة ومصطفى محمود وجميع ميادين وشوارع مصر ومحافظاتها ولا يزال القتل والتدمير مستمرا .
- كما اعتقل كل معارضي الانقلاب ليلا و نهارا ولفقت لهم القضايا وزج بهم في السجون ومعسكرات الشرطة والجيش ولم يعلم ذويهم مكانهم وحياتهم من موتهم . ويعانون في السجون والمعتقلات أشد ألوان العذاب والإهانة والتنكيل حتى يترك الجريح والمريض ينزف دما حتى الموت .
- وتم اعتقال النساء والفتيات واغتصاب بعضهن والتحرش بهن لمجرد تأييدهن السلمي للشرعية ورفضهن للانقلاب وتم تليفق الإتهامات لكل معارض والأحكام القاسية معدة سلفا حتى قضت محاكم الجنايات على

أكثر من ألف شخص بالإعدام من أول جلسة محاكمة لم تراعى فيها أبسط قواعد العدالة وحقوق المتهمين وخالفت فيها جميع القوانين الدولية والمحلية ومبادئ القانون والعدالة وجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية مما جعلها والعدم سواء ورغم كل ذلك يتم تنفيذها - وتم فصل وعزل كل معارض للانقلاب والاستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم بغير سند من قانون أو واقع سوى قوة السلاح وبطشه، وقد تم فصل وعزل العديد من القضاة والمستشارين . - ونظرا لإصدار سلطة الانقلاب لقرارات بقوانين وإبرام اتفاقات تضر بمصالح وممتلكات الدولة والشعب وتصب في مصلحة مصدرها وعملائهم .

- ولما كان مجلس الشعب والشورى منذ الانقلاب العسكري الذي جرى في 3\7\2013 قد جاب العالم وزار العديد من الدول لإظهار حقيقة ما يجري في مصر ونظرا لتمكن أعضاء مجلس الشعب والشورى من تجميع أنفسهم فقد انعقد المجلس البرلماني بدولة تركيا وتم انتخاب الدكتور ثروت نافع رئيسا للمجلس البرلماني كما انتخب كل من الدكتور جمال حشمت والمهندس حاتم عزام وكيلين للمجلس وتم تشكيل لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الأمن القومي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة حقوق الإنسان واللجنة التشريعية .

كما ناقش المجلس تقرير لجنة حقوق الإنسان التي أوضحت جسامته وبشاعة الانتهاكات التي يتعرض لها شعب مصر المناهض للانقلاب يوميا .

- وناقش تقرير لجنة الأمن القومي وأثبت جسامته تفريط سلطة الانقلاب في حقوق مصر بشأن حقول غاز شرق المتوسط والذي أدى إلى خسارة الاقتصاد المصري بما يتجاوز الثلاثمائة مليار دولار . - وناقش المجلس تقريراً اقتصادياً تضمن الحالة الاقتصادية المتدنية لمصر ومعاناة شعبها وإهدار المال العام . - وناقش تقريراً أوضح انتهاكات تشريعية ارتكبتها سلطة الانقلاب لم تحدث في تاريخ مصر قبل 3\7\2013 . - كما ناقش أوضاع الأهل في سيناء ومياه النيل والآثار السلبية لسد النهضة واختطاف أكثر من مائة وأربعين نائباً برلمانياً منتخبا .

وقد انتهى المجلس إلى القرارات الآتية :

أولاً: عدم الاعتراف بأي اتفاقات أو معاهدات أو التزامات أو قوانين أو لوائح أو قرارات صدرت أو تصدر من سلطة الانقلاب وأتباعها - لاغتصابها السلطة رغما عن إرادة الشعب - وعدم التزام دولة جمهورية مصر العربية وشعبها بأي التزامات تترتب على ذلك .

ثانياً: يحذر البرلمان المصري جميع الدول وخاصة قبرص واليونان من القيام بأي إجراءات على أرض الواقع بمقتضى الاتفاق المنعدم الذي أبرمته سلطة الانقلاب المغتصبة للسلطة الشرعية في البلاد ويحملها المسؤولية الجنائية والمدنية عن أي تصرف يتم منها أو من سلطة الانقلاب إضراراً بحقوق مصر وشعبها .

ثالثاً: على اللجان المختصة بالمجلس إتخاذ كافة الإجراءات القانونية واللجوء إلى المحكمة الدولية وغيرها لاستعادة كامل حقوق الشعب من إنتاج حقول الغاز في شرق المتوسط والتواصل مع البرلمان الدولي والاتحاد الدولي للقضاة ومنظمة العمل الدولية .

رابعاً: عدم الاعتراف بالاستفتاء على دستور 2013 وانتخابات رئيس الجمهورية وانتخابات مجلسي الشعب والشورى وكل إجراء تم وسوف يتم في وجود سلطة الانقلاب لتزويرها واغتصابهم السلطة الشرعية للبلاد .

خامساً: إعداد قوانين لحماية ثروات مصر ومحاكمة الرئيس المخلوع حسنى مبارك ، ومعاونيه وكل من قام وشارك في الانقلاب على السلطة الشرعية بالبلاد .



النائب المعتقل محمود الخضيرى



النائب المعتقل حسين إبراهيم



النائب المعتقل صفوت عبدالغنى



النائب المعتقل محمد البلتاجى



النائب المعتقل عصام العريان



النائب المعتقل مجدى قرقر



النائب المعتقل حسن البرنسى



النائب المعتقل عصام سلطان

سادساً: إعداد قوائم سوداء بأسماء كل من قام بانتهاك حقوق الشعب المصري وكل من ساعد أو حرض أو اشترك بأي وسيلة على ذلك تمهيدا لمحاكمتهم .

سابعاً: استكمال توثيق جرائم انتهاكات حقوق الإنسان في مصر واتخاذ الإجراءات القانونية حيال مرتكبيها دولياً وتكليف الفريق القانوني بملاحقة المسؤولين عن تلك الانتهاكات أمام القضاء الدولي .

ثامناً: نشر جميع القوانين والقرارات والتقارير الصادرة من المجلس البرلماني ولجانه على صفحاته بمواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .
والله ولى التوفيق ونعم المولى ونعم النصير ،،،

اسطنبول في 2014/12/28

رئيس البرلمان المصري د/ ثروت نافع



النائب المعتقل محسن راضي



النائب المعتقل صبيحي صالح



النائب المعتقل عمرو زكي



النائب المعتقل سعد الحسيني



النائب المعتقل خالد الأزهرى



النائب المعتقل محمد قطامش



النائب المعتقل فتحي شهاب الدين



النائب المعتقل أحمد دياب

تقرير البرلمان المصري حول نشاط في الفترة من

(2015/12/31 - 2014/12/20)

الزيارات واللقاءات التي قامت بها وفود من البرلمان



1- زيارة الولايات المتحدة 23 يناير-3 فبراير 2015 ولقاءات بأعضاء الكونجرس والخارجية الأمريكية وممثلي بعض المنظمات الحقوقية والجالية المصرية في عدد من الولايات وتم خلال اللقاءات عرض لحقيقة الأوضاع في مصر و شرح خطورة استمرار النظام الانقلابي في مصر على الاستقرار و الأمن في المنطقة والعالم وسبل دعم القضية المصرية بكافة الوسائل المتاحة

2- المشاركة بوفد برلماني في مؤتمر البرلمانيين الإسلاميين من أجل القدس وعلى هامش المؤتمر عقدت عدة لقاءات مع وفد برلمان الجزائر - وفد برلمان المغرب - وفد البرلمان التركي - وفد البرلمان الموريتاني - وفد ليبيا)



النائب المعتقل خالد القمحاوي



النائب المعتقل أسامة ياسين



النائب المعتقل حازم فاروق



النائب المعتقل مختار البيه



النائب المعتقل محمد سليمان شلوف



النائب المعتقل حسن أبو شعيشع



النائب المعتقل ماهر حزيمة



النائب المعتقل سعد أبوطالب

3- زيارة السنغال في مايو 2015



حيث قام وفد برلماني ضم النائب عادل راشد والنائب أسامة سليمان بحضور مؤتمر حول الوسطية والأمن القومي في أفريقيا وتم على هامش المؤتمر عدة لقاءات مع برلمانيين من السنغال وأيضاً برلمانيين من أفريقيا والعالم الإسلامي وقادات حزبية وسياسيين أفارقة وتم شرح القضية المصرية وحقيقة الأوضاع في مصر والمشاركة أيضاً في ورشة عمل عن الوسطية والأمن الأفريقي.

4- جولة لبعض الدول الأوروبية وشملت هذه الجولة كلا من :-

أ- بريطانيا 14-19 مايو 2015 " زيارة مجلس اللوردات ومجلس العموم

، لقاء مع بعض اللوردات ، لقاء مع بعض الجاليات العربية والمسلمة ، لقاءات مع بعض وسائل الإعلام ، المشاركة في وقفة احتجاجية ضد أحكام الإعدام " وتم خلال تلك اللقاءات شرح للقضية المصرية وسبل دعمها من المنظمات والبرلمانيين ووسائل الإعلام .

الزيارات واللقاءات التي قامت بها وفود من البرلمان

زيارة وفد البرلمان إلى بريطانيا من 14: 19 مايو 2015

البرلمان المصري
EGYPT PARLIAMENT

- لقاء بالجالية العربية ببرمنجهام بلندن
- المشاركة في وقفة ضد الإعدام بالقرب من هايد بارك
- لقاء في البرلمان البريطاني مع مجموعة من اللوردات
- زيارة لمجلس اللوردات ومجلس العموم البريطاني
- لقاء اللورد (بارونيس أودين) وتم الاتفاق معهما على لقاء اخر مع وفد برلماني لزيارة البرلمان الانجليزي

د / حشمت مع اللورد بارونيس أودين (4)



النائب المعتقل محمود الحمامي



النائب المعتقل محمود عامر



النائب المعتقل جمال العشري



النائب المعتقل محمد شاكر



النائب المعتقل حمدي حسن



النائب المعتقل أحمد الخولاني



النائب المعتقل حمدي رضوان



النائب المعتقل محمود شحوته

ب- فرنسا ٢١-٢٤ مايو 2015 "



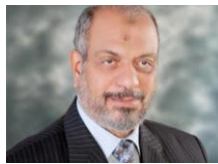
لقاء مع نائب من الحزب الاشتراكي الفرنسي ، لقاء مع أحد المتحدثين الرسميين
لكتلة الأغلبية البرلمانية في البرلمان الفرنسي وورئيس لجنة الثقافة القريب من
رئيس البرلمان الفرنسي ، لقاءات مع كلا من الجالية العربية والجالية التركية في
فرنسا ، لقاءات مع بعض وسائل الإعلام ، لقاء حقوقي قانوني مع وفد جنيف
الأخير الذي قدم شكاوي المقررين الثمانية في مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف ، المشاركة في مسيرة
ووقف احتجاجية بباريس بالتنسيق مع اتحاد المصريين بالخارج للتنديد بالأوضاع في مصر " وتم خلال اللقاءات شرح
لل قضية المصرية وسبل دعمها من المنظمات والبرلمانيين ووسائل الإعلام .

ج- النرويج ٢٤-٢٧ مايو 2015 "

محاضرة في جامعة أوسلو حول استراتيجيات المقاومة ضد الانقلاب ، لقاء مع مركز أوسلو لحقوق الإنسان ، لقاء مع
منظمة العفو الدولية Amnesty International ، لقاء مع الخارجية النرويجية
تناولنا فيه خطورة الأوضاع الناجمة عن الانقلاب العسكري ، لقاء مع لجنة
العلاقات الخارجية والدفاع في البرلمان النرويجي ، تم عمل لقاء للجالية المصرية
والعربية والإسلامية ، لقاء إعلامي مع قناة الجزيرة أمام البرلمان النرويجي "
وتم خلال هذه الزيارة التركيز على الملف الحقوقي في مصر وتدهور الأوضاع
بعد الانقلاب العسكري وشرح حقيقة هذه الأوضاع لكل من الباحثين
والسياسيين وممثلي الجاليات العربية والإسلامية والإعلاميين وأثر ذلك في ازدياد وتيرة العنف والإرهاب في المنطقة .



النائب المعتقل السيد نجيدة



النائب المعتقل سمير خشبة



النائب المعتقل علي عز الدين



النائب المعتقل جمال هيبه

د- بلجيكا ٢٧- ٢٩ مايو 2015 "

لقاء في المقر الرسمي للبرلمان الأوروبي مع لجنة العلاقات الخارجية ، لقاء مع لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان البلجيكي ، لقاء في الخارجية البلجيكية مع منسق الشرق الأوسط ومدير ملف حقوق الإنسان " وقد تم خلال اللقاءات عرض حقيقة ما يحدث في مصر وكيفية المساعدة في التواصل مع البرلمان الدولي والمجلس الأوروبي لحقوق الإنسان وتوضيح الرؤية للخروج من الأزمة والتمسك بحق الشعب المصري في تقدير كل من وقف مساندا لحقه في الحرية والكرامة ودولة القانون .



هـ- السويد 29 مايو -3 يونيو 2015 "

لقاء مع أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان السويدي ، لقاءين مع الجالية المصرية والعربية ، لقاء صحفيين



ناشطين لمعرفة كيفية دعمهم في مشروعاتهم بفضح المجازر التي ارتكبتها العسكر في مصر " وقد تم خلال اللقاءات شرح خطورة استمرار النظام الانقلابي في مصر على الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم وفي ضوء ازدياد منظومة الفساد وانهيار منظومة العدالة مما يؤدي لاستحالة الاستثمار .



النائب المعتقل محمد عبدالكافي



النائب المعتقل سيد حزين



النائب المعتقل محمود حلي



النائب المعتقل سيد القاضي

و- النمسا 6 يوليو - 8 يوليو 2015 "



لقاء مع عدد من أعضاء البرلمان النمساوي ، و لقاء مع وفد من حزب الأحرار النمساوي ، لقاء مع وزير الخارجية على هامش جلسة للبرلمان تم عقدها لمناقشة الأوضاع في مصر " وقد تم خلال الزيارة عرض قضية الانقلاب وأثره السلبي على مصر وعلى مستقبل الديمقراطية في المنطقة ككل وتم الاتفاق على عدد من الخطوات الايجابية مع البرلمان

النمساوي مثل مخاطبة البرلمان الأوروبي و الإتحاد الأوروبي من خلال أعضاءهم بضرورة أن يكون لهم دور في الذكرى الثانية لمذبحة رابعة يوم ١٤ أغسطس ، تقديم طلب مناقشة الأوضاع في مصر من الأربع أحزاب الرئيسية في النمسا في حضور الوفد المصري ، عقد جلسة خاصة بالبرلمان النمساوي حضرها وزير الخارجية النمساوي وأعضاء بالبرلمان

المصري وأصدر البرلمان بيان يندد بالانقلاب العسكري في مصر وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض له الشعب المصري .

ز- لقاء مع بعض الحركات السياسية وبرلمانيين في الجزائر___ والمشاركة في وقفات احتجاجية للتنديد بالأوضاع في مصر وخاصة أحكام الإعدام التي صدرت بحق معارضي الانقلاب وأيضا المساعدة في التواصل مع المنظمات والبرلمانات الدولية

ظ- لقاء مع وفد من البرلمان الاندونيسي___ وتم خلاله عرض القضية المصرية وسبل المساعدة في عرضها وتبيان حقيقة الأوضاع في مصر للمنظمات والبرلمانات الآسيوية وسبل التعاون المشترك بين كلا من البرلمان المصري والاندونيسي



النائب المعتقل يسري بيومي



النائب المعتقل المحمدي عبدالمقصود



النائب المعتقل طارق صالح



النائب المعتقل زكريا الجنائبي

هذا وما زال يتواصل عدد كبير من أعضاء البرلمان بشكل شخصي مع عدد كبير من البرلمانيين والسياسيين في معظم دول العالم لفتح قنوات اتصال رسمية مع برلمانات هذه الدول وحكوماتهم للتعاون المشترك والعمل على توصيل القضية المصرية وعرض حقيقة الأوضاع في مصر و شرح خطورة استمرار النظام الانقلابي في مصر على الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم وسبل حل هذه القضية

*** القيام بإعداد وتنفيذ ورشتين عمل أحدهما حول مشروع التفرقة الجديدة لقناة السويس في 2015/7/29)
اللجنة الاقتصادية) وقامت بإنتاج دراسة شاملة عن هذا المشروع ومخاطره والأضرار الاقتصادية له والورشة الثانية
حول أوروبا ومكوناتها السياسية في 2015/8/1 (لجنة العلاقات الخارجية)

*** تقرير زيارة إلى الولايات المتحدة في الفترة من 6-8 إلى 23-8-2015



نيوجرسي 6-8 أغسطس 2015

1- التقي الوفد مع مجموعته مدعوه من قادة الجالية المصرية للحوار مع الضيوف الكرام وذلك يوم الخميس الموافق 2015/8/6

2- ثم كان اللقاء الجماهيري في 2015/8/7 والذي حضره السيد رمزي كلارك النائب العام السابق / وزير العدل السابق وقد قدم له درع باسم البرلمان واسم الجالية المصرية وقد كان الرجل حاسما في موقفه من حرية الشعب المصري وهو يتوقع أن تكون مصر نموذجا للتحرر في كثير من دول العالم بسبب عمقها التاريخي والثقافي والجغرافي .

فلوريدا 8-10 أغسطس 2015

1- بدأ اللقاء بدعوة قادة الجالية للتشاور حول الرؤى لتحقيق الحرية ودولة القانون ودور الجالية المصرية في دعم هذا الحراك .

2- لقاء موسع مع أبناء الجالية في أورلاندو فلوريدا وهذا هو رابط اللقاء <https://youtu.be/mnE0ufEGfu0>



النائب المعتقل إبراهيم أبوغوف



النائب المعتقل أحمد خاطر



النائب المعتقل محمد الزيات



النائب المعتقل جمال شحاته

كاليفورنيا (لوس انجلوس) 11-16 أغسطس 2015

1- لقاء مع قادة الجالية حضره عدد من قادة العمل المصري والعربي والإسلامي للتعريف بالقضية المصرية وقيم المجتمع الأمريكي من الحرية والديمقراطية ودولة القانون

2- لقاء محدود مع قادة العمل المصري

3- لقاء موسع مع الجالية

4- عاد الوفد الي لوس انجلوس بعد زيارة سان دياجو للمشاركة في المظاهرة أمام القنصلية المصرية

وهذا أحد روابط للمظاهرة <https://www.youtube.com/watch?v=3a1PmO1af70>



اللقاء الرابع في سان دياجو 16-19 أغسطس 2015

1- لقاء مع قادة الجالية المصرية لشرح أبعاد القضية المصرية

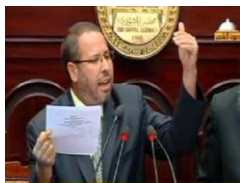
2- لقاء محدود مع قادة الجالية المصرية

3- لقاء محدود مع قادة العمل الإسلامي

4- لقاء موسع مع أعضاء الجالية المصرية

5- حوار تلفزيوني مع قناة التلفزيون المحلية مع د. درديري

6- لقاء مع فريق السيناتور ديانا فاينستين عن ولاية كاليفورنيا



النائب المعتقل خالد شلش



النائب المعتقل سيد هيكال



النائب المعتقل زين العابدين إمبرك



النائب المعتقل خالد بنورة

اللقاء الخامس هيوستن تكساس 19-23 أغسطس 2015



- 1- لقاء لتبادل الرؤى مع قادة الجالية المصرية
- 2- لقاء مع قادة الجالية وتقديم عرض عن الرؤية الإستراتيجية لمصر 2025
- 3- لقاء آخر مع قادة الجالية المصرية وتم فيه الاتفاق علي تطوير العمل المؤسس للحرية ودولة القانون
- 4- لقاء موسع مع الجالية المصرية والعربية والإسلامية

*** زيارة وفد برلماني للدولة الجزائرية في 25 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2015

- 1- المشاركة في مؤتمر حركة مجتمع السلم والذي تم مشاركة من كافة الأطياف الجزائرية بالإضافة الي سياسيين ووزراء من عدة دول



- 2- عمل لقاءات تليفزيونية مع عدة محطات واسعة الانتشار لشرح القضية المصرية وأوضاع حقوق الإنسان في مصر
- 3- المشاركة في فعاليات الجامعة الصيفية لحركة البناء الوطني وحركة حماس
- 4- لقاء أحد رؤساء جمعية حقوق الإنسان والكتلة البرلماني لحزب النهضة
- 5- لقاء السيد فاروق قسطنطين مستشار الرئاسة لحقوق الإنسان
- 6- لقاءات مع نواب من أحزاب مختلفة منها الحزب الحاكم



النائب المعتقل محمد عبدالعظيم



النائب المعتقل جابر منصور



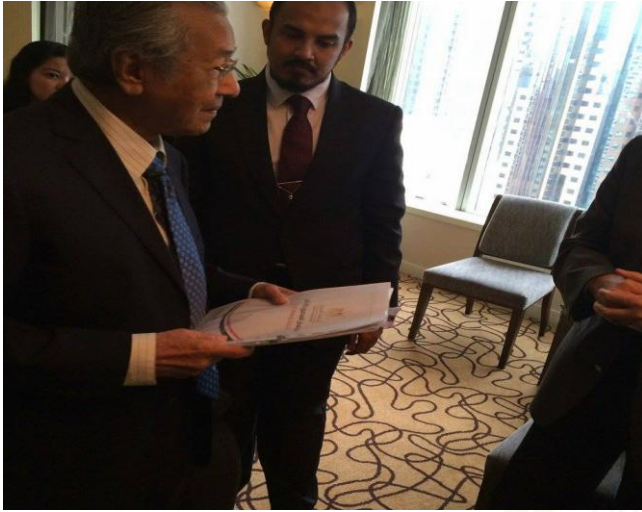
النائب المعتقل يسري تعيلب



النائب المعتقل صلاح نعمان

***** زيارة وفد برلماني ماليزيا للمشاركة في منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة المنعقد يومي 27، 28 نوفمبر 2015**

عقد المنتدى هذا العام تحت عنوان " دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الاستقرار والأمن " وقد طرحت عدة ورقات عمل من بعض السادة الأكاديميين والسياسيين في هذا الموضوع



- التقى وفد البرلمان المصري المشارك في منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة د/ مهاتير محمد صانع النهضة الماليزية ورئيس الوزراء السابق ودار حواراً مطولاً بين مهاتير والوفد البرلماني المصري حول التعليم والتنمية والاقتصاد والعدالة الاجتماعية وآليات نقل التجربة الماليزية والعديد من القضايا الهامة . كما تم على هامش اللقاء تقديم نبذة مختصرة عن دور البرلمان المصري الشرعي وأنشطته البرلمانية ودوره السياسي في محاربة الانقلاب العسكري .

وتقديم تقرير مترجم بحجم الانتهاكات والإجرام الذي يرتكبه النظام الانقلابي في مصر تجاه الشعب المصري موثقاً من تقارير معتمدة من المنظمات الدولية .



- التقى وفد البرلمان المصري المشارك في منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة بعض الوفود العربية والإسلامية لمناقشة الأوضاع علي مستوى التحدي الذي تتعرض له الأمة مع شرح للأوضاع الداخلية والخارجية التي تحيط بمصر في ظل وجود الانقلاب العسكري



النائب المعتقل علاء خليفة



النائب المعتقل عبدالرحيم عبدالسلام



النائب المعتقل حمدي إسماعيل



النائب المعتقل محمود علام

المراسلات

البرلمان الدولي والبرلمان الأوروبي والعربي والاتحاد الإفريقي يناير / 2015	خطاب تعريفى للبرلمان وإعادة انعقاد الجلسات
برلمانات أكثر من 70 دولة أجنبية وعربية يناير / 2015	خطاب تعريفى للبرلمان وإعادة انعقاد الجلسات
الأمم المتحدة يناير / 2015	التحذير من التعامل مع الانقلاب وعدم الاعتداد بأي اتفاقيات معه
منظمة العمل الدولية يناير / 2015	تجميد عضوية مصر
المفوض السامي لحقوق الإنسان يناير / 2015	الانتهاكات الحقوقية في مصر
البنك الدولي ومنظمة الكوميسا وصندوق النقد الدولي وأكثر من 50 منظمة اقتصادية وحكومات دول كانت مشاركة في المؤتمر الاقتصادي في مارس الماضي مارس / 2015	التحذير من التوقيع على أي اتفاقيات أو معاهدات مع حكومة الانقلاب وعدم الالتزام بها وتوضيح الآثار السيئة الناتجة عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها سلطة الانقلاب
مراسلة أكثر من 250 مجموعة اقتصادية دولية وشركات عالمية وعربية كانت مشاركة في المؤتمر الاقتصادي في مارس الماضي مارس / 2015	التحذير من التوقيع على أي اتفاقيات أو معاهدات مع حكومة الانقلاب وعدم الالتزام بها وتوضيح الآثار السيئة الناتجة عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها سلطة الانقلاب
الحكومة الأثيوبية والبرلمان الأثيوبي والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الإفريقي والبرلمان الأوروبي والاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية والحكومة الصينية مارس / 2015	خطاب للتحذير من مخاطر سد النهضة على الشعب المصري ومخاطره على الأمن والسلم في القارة الأفريقية وعدم الاعتراف بأي اتفاقيات تبرمها حكومة الانقلاب مع الجانب الأثيوبي
البرلمان التركي والحكومة التركية مارس / 2015	خطاب لفتح اتصال مع البرلمان والحكومة التركية وطلب إجراء لقاء
الحكومة التونسية والبرلمان التونسي وحركة النهضة مارس / 2015	التعزية في أحداث إرهابية
رئيس اتحاد المصريين بالخارج مارس / 2015	خطاب تعريفى للبرلمان وإعادة انعقاد الجلسات والتعاون لعقد لقاءات مع الجاليات المصرية في الخارج
الرئيس التركي والحكومة التركية و البرلمان التركي أبريل 2015	خطاب تعزية في المدعي العام التركي
البرلمان الأسباني والحكومة الأسبانية أبريل 2015	التحذير من زيارة السيسي وعدم الاعتراف بأي اتفاقيات يبرمها مع الحكومة الأسبانية
مراسلة أكثر من 50 رئيس دولة وحكومة مايو 2015	أحكام الإعدام في مصر والأحكام بحق الرئيس مرسي وتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في منذ الانقلاب العسكري

أحكام الإعدام في مصر والأحكام بحق الرئيس مرسي وتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في منذ الانقلاب العسكري	مراسلة برلمانات دولية ومنظمات عالمية مثل المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والحقوقية مايو 2015
أحكام الإعدام في مصر والأحكام بحق الرئيس مرسي وتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في منذ الانقلاب العسكري	مراسلة العديد من السياسيين والحقوقيين مايو 2015
التحذير من زيارة السيسي وعدم الالتزام بأي اتفاقيات يبرمها مع الحكومة الألمانية	المستشارة الألمانية ورئيس البرلمان الألماني يونيو / 2015
خطاب شكر لموقفه من زيارة السيسي ورفضه مقابلته	رئيس البرلمان الألماني يونيو / 2015
التهنئة بعقد الانتخابات التركية	الرئيس التركي والحكومة التركية يونيو / 2015
التنديد بموقف الحكومة الألمانية تجاه احتجاز الصحفي أحمد منصور	رئيس البرلمان الألماني يونيو / 2015
خطاب للتهنئة بانتخابه رئيساً للبرلمان	رئيس البرلمان التركي يوليو / 2015
خطاب شكر لاستقبال البرلمان النمساوي وفد برلماني مصري ومناقشة الأحداث في مصر في جلسة عامة للبرلمان	رئيس البرلمان النمساوي ورؤساء الكتل البرلمانية بالبرلمان يوليو / 2015
خطاب وبيان للتنديد بتفجير المركز الثقافي الإيطالي بالقاهرة	رئيس البرلمان الإيطالي والسفارة الإيطالية بتركيا يوليو / 2015
المشاركة في الحملة الدولية التي تطالب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحقوقية والحكومات لإتخاذ موقف حقيقي وفعال لوقف أحكام الإعدام المزمع تنفيذها بحق الرئيس مرسي والعديد من معارضي الانقلاب	الأمم المتحدة وبرلمانات أكثر من 60 دولة وبرلمانيين عرب وإسلاميين وبرلمانيين أوروبيين ومنظمات دولية وحقوقية
خطاب لتوضيح والتنديد من تجاهل سلطات المجتمع الدولي والحكومات تجاه ما تقوم به سلطات الانقلاب تجاه الرئيس مرسي وتعرض حياته للخطر نتيجة الإهمال الصحي	الأمم المتحدة ومنظمات دولية وحقوقية والبرلمانات في معظم دول العالم يوليو / 2015
خطاب بشأن الاعتقال التعسفي بحق الأطفال في مصر وإهدار حقوقهم وحريةهم	الأمم المتحدة ومنظمات دولية وحقوقية والبرلمانات في معظم دول العالم يوليو / 2015
الرد على الخطاب التي قامت سلطات الانقلاب بتوزيعها على سفارات الدول المختلفة لتبرير أحكام الإعدام والحكم على الرئيس مرسي والعزم على تنفيذ تلك الأحكام	البرلمانات في معظم دول العالم يوليو / 2015

التحذير من مغبة مشاركتها النظام الانقلابي في مصر في هذا العبث والإضرار بمقدرات الدولة المصرية وأثر ذلك على علاقات تلك الدول مع مصر في المستقبل	رؤساء بعض الدول والحكومات المشاركة في حفل افتتاح قناة السويس
خطاب تعزية في ضحايا الحادث الذي قامت به قوات الانقلاب في الصحراء الغربية تجاه السياح المكسيكيين	رئيس المكسيك والحكومة والبرلمان في المكسيك 2015/9/16
المشاركة في حملة إعدام وطن وإحياء فعاليات اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام من خلال دعوة السادة المرسل إليهم هذه الخطابات للتوقيع على بيان رفض وإدانة عقوبة الإعدام تجاه المعارضين السياسيين في مصر	رؤساء الدول والحكومات والبرلمانات الدولية والمنظمات الحقوقية والدولية والرموز السياسية في العالم والعديد من البرلمانيين في العالم الإسلامي وأوروبا وأمريكا 2015/10/9.8.7
خطاب لتحديد موقف البرلمان المصري التشريعي من مغبة حصول النظام الحالي في مصر على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي في ظل كافة الانتهاكات والجرائم التي يمارسها تجاه حقوق الإنسان في مصر وإرسال تقرير يوثق كل هذه الجرائم والانتهاكات	الأمم المتحدة والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن 2015/10/14
خطاب يوضح موقف البرلمان المصري التشريعي من مهزلة الانتخابات البرلمانية التي تجرئها سلطات الانقلاب في مصر وتحذير هذه الدول من التعامل مع هذه السلطات التي أتت بانقلاب عسكري وتقوم بإجراء انتخابات برلمانية شهد الجميع بتزويرها	البرلمانات الدولية والحكومات والمنظمات 2015/10/22
التهنئة بالعرس الديمقراطي التي شهدته تركيا ممثلاً في الانتخابات البرلمانية	الرئيس التركي ورئيس الوزراء 2015/11/3
برقية عزاء في أحداث باريس الإرهابية	الرئيس الفرنسي ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية 2015/11/17
إنشاء جمعية الإخوة البرلمانية المصرية التركية	البرلمان التركي 2015/11/27
المشاركة في الحملة الدولية لإنقاذ د/ سعد الكتاتني وآلاف المعتقلين	البرلمانات والمنظمات والمؤسسات الدولية ورؤساء الدول والحكومات وبرلمانيين عرب ومن مختلف دول العالم 2015/12 / 10.9

هذا وقد ورد إلى البرلمان خطاب من كلا من المحكمة الجنائية الدولية بخصوص الشكوى المقدمة من البرلمان بشأن محاكمة الرئيس وأحكام الإعدام وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر قيد البحث وورد أيضاً خطاب من الرئاسة الفرنسية أكدت فيه استلامها للخطابات المرسلة من البرلمان بشأن محاكمة الرئيس وأحكام الإعدام وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر وأنها سوف تناقش هذا الأمر وأيضاً الزيارة الأخيرة للنمسا كانت بدعوة رسمية من حزب الأحرار النمساوي وكتلته البرلمانية ووردت إلينا ردود

من بعض نواب البرلمان السويدي وعلى رأسهم رئيس لجنة العلاقات الخارجية وبعض النواب الآخرين أعلنوا فيها مشاركتهم في الحملة الدولية المطالبة بوقف أحكام الإعدام في مصر وتنديهم بالأوضاع في مصر وفي هذا الخصوص ورد إلينا خطاب من المجلس الاتحادي السويسري أوضح لنا فيه موقفهم الرافض لعقوبة الإعدام والإجراءات التي تقوم بها النظام الانقلابي في مصر من محاكمات هزلية وتفتقر لأدنى معايير العدالة والإجراءات التي اتخذتها السلطات السويسرية تجاه النظام المصري

التقارير التي صدرت منذ إعادة الانعقاد

- تقرير بشأن تدهور الصناعة منذ الانقلاب (اللجنة الاقتصادية)
- تقرير عن الغاز الطبيعي والتنازل عنه لاسرائيل (لجنة الدفاع والأمن القومي)
- تقرير عن تهجير أهالي سيناء (لجنة الدفاع والأمن القومي)
- تقرير اللجنة التشريعية عن القوانين والتشريعات التي صدرت خلال الانقلاب
- تقرير عن الانتخابات التشريعية 2015
- تقرير عن جرائم الانقلاب وانتهاكاته لحقوق الإنسان المصري (لجنة حقوق الإنسان)
- تقرير عن أحكام الإعدام في مصر
- تقرير عن قضايا الرئيس
- تقرير لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري حول حالة حقوق الإنسان في مصر خلال شهر مايو 2015
- تقرير البرلمان المصري عن حالة الحقوق والحريات في مصر خلال عامي الانقلاب العسكري 2013/7/3 : 2015/7/2
- تقرير البرلمان المصري عن الوضع الاقتصادي بعد عامين من الانقلاب العسكري في مصر
- دراسة عن مخاطر مشروع التفرقة الجديدة لقناة السويس والزيغ الإعلامي التي تمارسه سلطة الانقلاب حول هذا المشروع
- تقرير اللجنة الاقتصادية بالبرلمان المصري حول مشاكل وتحديات القطاع الزراعي في مصر
- تقرير اللجنة الاقتصادية بالبرلمان المصري حول الدين العام والنتائج والأخطار المترتبة على زيادته
- تقرير اللجنة الاقتصادية عن تدهور سعر صرف الجنيه المصري

- تقرير اللجنة الاقتصادية بالبرلمان المصري حول خطورة التعديلات التي أجرتها سلطة الانقلاب علي قانون الضريبة علي الدخل
- تقرير اللجنة الاقتصادية بالبرلمان المصري عن تعويض اتفاق الغاز مع الكيان الصهيوني

القوانين التي أصدرها البرلمان

- قانون رقم 1 لسنة 2015 بإصدار الجريدة الرسمية
- قانون رقم 2 لسنة 2015 الخاص بإلغاء جميع ما تم من قرارات ما بعد الانقلاب

مشروعات القوانين التي تناقش بلجان المجلس

- قانون الحفاظ على ثروة مصر من الغاز بالبحر المتوسط.
- قانون الحفاظ على سيناء من الضياع .
- قانون الحفاظ على حصة مصر من مياه نهر النيل .
- قانون الحفاظ على ثروات مصر من النهب المنظم .
- قانون الجمعيات
- قانون المحكمة الدستورية
- قانون الخدمة المدنية
- قانون السلطة القضائية

- قانون العمل
- قانون الاستثمار
- قانون المحاكمات الثورية
- قانون الحرس الوطني
- قانون الحكم المحلي

المؤتمرات الإعلامية والصحفية

- مؤتمر الانعقاد الأول واستمر لمدة ثلاث أيام
- مؤتمر صحفي بشأن المؤتمر الاقتصادي في مارس الماضي
- المشاركة في مؤتمر صحفي ضم كافة الكيانات السياسية المناهضة للانقلاب قبل جلسة الحكم على الرئيس

- مؤتمر صحفي عقب وفاة النائب فريد إسماعيل داخل المعتقل
- المشاركة في مؤتمر صحفي ضم كافة الكيانات السياسية المناهضة للانقلاب للتنديد بأحكام الإعدام والحكم بإعدام الرئيس
- اجتماع تحضيري لدعوة القوى الثورية للتوحد مع سياسيين ورموز ثورية بدون أي حضور إعلامي
- مؤتمر للجنة الاقتصادية لتوضيح آثار وأضرار مشروع التفرقة الجديدة لقناة السويس وإهدار المال العام والاقتراض والكذب الإعلامي حول فوائد هذا المشروع
- المشاركة في المؤتمر الصحفي الذي أقيم في اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام وإلقاء كلمة باسم البرلمان المصري
- المشاركة في مؤتمر رفض انتخابات الدم والتي يشارك فيها مع البرلمان المصري التحالف الوطني لدعم الشرعية والمجلس الثوري المصري
- المشاركة بوفد برلماني رفيع المستوى في مؤتمر البرلمانيين الاسلاميين في اسطنبول وانتخابات عدد من النواب المصريين في تأسيس رابطة برلمانيون من أجل القدس
- انطلاق الموقع الرسمي للبرلمان كنافذة إعلامية رسمية للبرلمان [/http://parliament-egy.org](http://parliament-egy.org)
- دشنت لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري حملة حقوقية بعنوان سجون قاتلة وتهدف الحملة إلى فضح أساليب القمع والتنكيل التي تمارسها سلطة الانقلاب بحق المعتقلين السياسيين سواء في السجون العمومية أو أماكن الإحتجاز
- البدء في تدشين برنامج تلفزيوني أسبوعي على قناة الثورة بعنوان برلمان الثورة وقد تمت إذاعة حلقتين منه يناقش أهم القضايا والملفات التي يتناولها البرلمان المصري الشرعي في الخارج ودوره في إسقاط الانقلاب العسكري في مصر

البيانات التي صدرت عن البرلمان

- بيان التأسيس واستئناف الانعقاد
- بيان خاص بأحداث التهجير في سيناء
- بيان عاجل حول إعادة نشر الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم 15 يناير 2015
- بيان المجلس بشأن بيان البرلمان الأوروبي 16 يناير 2015
- بيان بمناسبة ذكرى يناير ودعم الثوار 24 يناير 2015
- رسالة من البرلمان المصري إلى الشعب المصري العظيم 29 يناير 2015
- بيان للرد على وزارة الخارجية بشأن بيانها الصادر عن البرلمان 1 فبراير 2015

- بيان المجلس بشأن بيان البرلمان الأوروبي 16 يناير 2015
- بيان تعزية ضحايا أحداث مجزرة الدفاع الجوي 9 فبراير 2015
- بيان اعتبار حركة حماس منظمة إرهابية 1 مارس 2015
- بيان عاجل بشأن إعدام الشاب محمود رمضان 7 مارس 2015
- انتخاب د/ جمال حشمت رئيساً للبرلمان 7 مارس 2015
- بيان تعزية ضحايا أحداث تونس 18 مارس 2015
- بيان البرلمان المصري حول اتفاقية مياه النيل 22 مارس 2015
- بيان البرلمان المصري حول اتفاق سد النهضة (2) 29 مارس 2015
- بيان البرلمان المصري حول أحكام الإعدامات في قضية عرب شركس 3 أبريل 2015
- بيان عاجل من البرلمان المصري بخصوص زيارة قائد الانقلاب السيسي إلى أسبانيا 30 أبريل 2015
- بيان تعزية العميد طارق الجوهري 2 مايو 2015
- بيان من البرلمان المصري بخصوص مجزرة قرية البصارطة 10 مايو 2015
- بيان البرلمان المصري حول وفاة د/ فريد إسماعيل في سجون الانقلاب 14 مايو 2015
- بيان البرلمان المصري بخصوص وفاة النائب /محمد الفلاحى في سجون الانقلاب العسكري 25 مايو 2015
- بيان البرلمان المصري بخصوص حادثة اغتيال النائب العام 30 يونيو 2015
- بيان البرلمان المصري للتنديد بتفجير المركز الثقافي الايطالي بالقاهرة 11 يوليو 2015
- بيان البرلمان المصري حول صحة الرئيس 2015/7/23
- بيان البرلمان المصري حول الاعتقال التعسفي بحث الأطفال في مصر 2015/7/23
- بيان البرلمان المصري حول كارثة غرق مركب الوراق 2015/7/26
- بيان البرلمان المصري حول حادثة اقتحام المسجد الأقصى 2015/7/26

- بيان البرلمان المصري حول التصفية الجسدية والتعذيب والإخفاء القسري 2015/8/9
- بيان البرلمان المصري في الخارج دفاعاً عن الأقصى والمرابطين 2015/9/14
- بيان من لجنة حقوق الإنسان حول الممارسات الصهيونية في القدس 2015/10/19
- بيان للشعب المصري من البرلمان الشرعي المنتخب بخصوص انتخابات برلمان الانقلاب 2015/10/20
- بيان من البرلمان المصري بخصوص إعتقال النائبين حسين إبراهيم ، مصطفى شريفه 2015/10/27
- بيان البرلمان المصري لهيئة الشعب التركي وحزب العدالة والتنمية بنتائج الانتخابات البرلمانية 2015/11/1
- بيان من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري حول إختطاف الشاب المصري بدر الجمل من حفل زفافه 2015/11/12
- بيان البرلمان المصري بخصوص اعتقال النائب سعد أبوطالب 2015/11/14
- بيان من البرلمان المصري بخصوص اعتداء قوات أمن الانقلاب على بعض أشقائنا السودانيين أثناء تواجدهم بالقاهرة 2015/11/19
- بيان لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري حول حالات القتل تحت التعذيب بأقسام الشرطة في شهر نوفمبر 2015
- بيان البرلمان المصري حول زيارة قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي لليونان 2015/12/10
- بيان إعلان انطلاق حملة #أنا مصري أنا إنسان بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان القاهرة 10 ديسمبر 2015م



النائب المعتقل محمد مشتات



النائب المعتقل عماد شمس الدين



النائب المعتقل عبدالفتاح عيد



النائب المعتقل علي الشرقاوي



النائب المعتقل حمدي رضوان



النائب المعتقل المحمدي سيد أحمد



النائب المعتقل محمد الوحيد



النائب المعتقل مؤمن عزوز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القانون رقم (2) لسنة 2015

البرلمان المصري

بعد الإطلاع على الدستور

وعلي القانون رقم 1 لسنة 2015

وعلي اللائحة الداخلية للمجلس

قرر البرلمان هذا القانون وأصدره

مادة (1)

دون الحاجة إلى حكم قضائي أو أي إجراء آخر ومع عدم الإخلال بما يترتب من حقوق ومصالح الدولة المصرية تقع باطلة بطلاناً مطلقاً كافة التصرفات والقرارات الإدارية أي كان نوعها أو مصدرها وكذا الأعمال المادية ويدخل فيها ما صدر عن سلطة الانقلاب من إعلانات دستورية ودستور وقرارات بقوانين وقرارات وكذا الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أي كان شكلها أو تسميتها وكل ما من شأنه أن ينشئ التزامات أو حقوقاً للغير بالداخل أو الخارج أو يترتب مراكز قانونية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالمميزات والقروض والديون الداخلية والخارجية وإعادة ترسيم الحدود وغيرها في الفترة من الثالث من يوليو

لسنة ألفين وثلاثة عشر ميلادية حتى صدور هذا القانون وما يستجد حتى سقوط الانقلاب العسكري كما تسقط كل الحقوق والميزات وكذلك العقوبات التأديبية المترتبة على هذه القرارات والاتفاقات أيا كانت وأيا كان المستفيد منها أو المجازى بها سواءً كانت دولاً أو حكوماتٍ أجنبية أو هيئات أو وزارات أو أشخاص القانون العام أو الخاص ، ما لم تتم إجازتها من المؤسسات المختصة بعد زوال الانقلاب

مادة (2)

دون الحاجة إلى أي إجراء قانوني تقع باطلة بطلانا مطلقا جميع الإتفاقيات والمعاهدات و العقود و التفاهمات و المذكرات أياً كان شكلها أو نوعها أو تسميتها التي أبرمها أشخاص أو هيئات أو وزارات باسم جمهورية مصر العربية في الفترة من 2013/7/3 وحتى صدور هذا القانون وما يستجد حتى سقوط الانقلاب وذلك مع أي جهة خارجية سواءً كانت حكومة دولة أجنبية أو هيئة دولية أو منظمة أو شركة تجارية محلية أو إقليمية أو دولية ، ولا تلتزم الدولة المصرية بما قد ينشأ من آثار أو التزامات تترتب على تلك التصرفات ما لم تتم إجازتها من المؤسسات المختصة بعد زوال الانقلاب.

مادة (3)

يعاقب كل شخص أياً كان اسمه أو وصفته وقع على معاهدة أو اتفاقية أو مذكرة تفاهم أو عقد باسم حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد هيئاتها أو شركاتها المشار إليها بالمادة

الثانية ترتب عليه نقص أو إضرار بثروات البلاد بالمواد 77 د ، 77 هـ وما بعدهما من قانون العقوبات .

مادة (4)

صدر هذا القانون بالبرلمان المصري المنعقد بالخارج بأغلبية ثلثي أعضائه

مادة (5)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لنشره

صدر بالبرلمان المصري

في يوم الأحد الموافق الخامس من شهر المحرم لسنة 1437 هـ

الثامن عشر من شهر أكتوبر لسنة 2015 م

د. محمد جمال حشمت

رئيس البرلمان المصري



النائب المعتقل محمد شوقي البنا



النائب المعتقل أحمد عبدالرحيم



النائب المعتقل أحمد محمود



النائب المعتقل عبدالفتاح بري

البرلمان المصري

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم (2) لسنة 2015

الخاص بإلغاء جميع ما تم من قرارات ما بعد الانقلاب

قام المجلس العسكري ووزير الدفاع في 2015/7/3 بخيانة الرئيس المنتخب انتخاباً حراً ديمقراطياً من الشعب المصري والانقلاب عليه انقلاباً عسكرياً ، واختطافه ورئيس مجلس الشعب وعدد من الوزراء وأعضاء البرلمان وطائفة كبيرة من خيرة أبناء هذا الشعب ، وعين رئيساً غير منتخب أصدر ما سماه إعلاناً دستورياً حل فيه السلطة التشريعية القائمة ليستولي الانقلاب عليها ، ثم أصدر عدداً من القرارات وعين حكومة انقلاب جديدة وتوالت القرارات الباطلة منها ما هو قرار بقانون وآخر جمهوري ، كما أصدرت حكومات الانقلاب عدداً من القرارات من مجلس الوزراء والوزراء ، وتم التوقيع خلال الفترة السابقة على اتفاقات أو معاهدات أو عقود أو مذكرات تفاهم كلها تضر بأمن وثروات وحدود البلاد مما يشكل خطراً محدقاً بالأمن القومي للبلاد ويأتي بالدمار والخراب على الأجيال الحالية واللاحقة .

فكان لزاماً على البرلمان المصري الشرعي المنتخب مستنداً للشريعة الدولية كآخر برلمان يمثل جمهورية مصر العربية ، والشريعة الثورية كبرلمان أنتجته ثورة يناير 2011 للقضاء على الفساد والاستبداد وتحقيق آمال وطموحات الثوار التي عصفت بها الانقلاب العسكري في يوليو 2013 ، والشريعة الدستورية من نتاج الثورة وجاء به الشعب المصري . كان لزاماً عليه أن يتدخل مشرعاً لوقف هذا الخراب الذي حل بالبلاد وفق الإحصائيات التي نشرها البرلمان ومنظمات حقوق الإنسان والتي جاء فيها :

عدد القرارات والقوانين المخالفة لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان التي تم إقرارها ونشرها بالجريدة الرسمية منذ الأول من يوليو 2013 وحتى نهاية مايو 2015 بلغت 510 قراراً وقانوناً شملت الآتي:-

- قرارات وقوانين صادرة من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء بلغت 103 قراراً وقانوناً

- قرارات صادرة من وزير الداخلية بلغت 185 قراراً .

- قرارات صادرة من وزير العدل بلغت 221 قراراً .

- قرار واحد صادر من النيابة العامة .

كما استمرت حالة إصدار تشريعات و قوانين و قرارات مخالفة للحريات العامة و حقوق الإنسان و مخالفة للدستور المصري في الفترة التي تصدر فيها عبد الفتاح السيسي واجهة السلطة في مصر وأصبحت القرارات والقوانين تصدر باسمه إذ تم رصد الآتي :-

- عدد القرارات والقوانين المخالفة للحقوق والحريات التي تم إقرارها ونشرها بالجريدة الرسمية التي أصدرت باسم عبد الفتاح السيسي منذ يونيو 2014 وحتى نهاية مايو 2015 (232) قراراً وقانوناً شملت الآتي :-

- قرارات وقوانين صادرة من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء بلغت 70 قراراً وقانوناً .

- قرارات صادرة من وزير الداخلية بلغت 99 قراراً .

- قرارات صادرة من وزير العدل بلغت 63 قراراً .

- النيابة العامة قرار واحد فقط .

ومن بين أهم القرارات والقوانين التي صدرت خلال العامين الماضيين و أثرت بشكل كبير علي الحريات العامة و حقوق الإنسان في مصر الآتي :-

1- إصدار إعلان دستوري مبني علي بيان إعلامي صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة .

2- التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية و التي جعلت الحبس الاحتياطي طويل المدة وبدون سقف زمني .

3- إقرار قانون التظاهر السلمي وماله من تأثير مباشر علي قمع التظاهرات و حبس المتظاهرين .

4- تحويل أماكن الشرطة والأقسام إلى سجون .

5- جعل الأماكن التابعة لوزارة الداخلية أماكنًا لانعقاد جلسات محاكمة المعتقلين سواءً كان تجديد الحبس أو المحاكمات .

6- التعديلات التي أقرت علي قانون القضاء العسكري .

- 7- إعلان حالة الطوارئ في شمال سيناء .
 - 8- إصدار قانون المنشآت العامة والذي بموجبه تم إحالة الآلاف المدنيين إلى القضاء العسكري .
 - 9- قرارات خاصة بالسلطة القضائية و القضاء بانتهاكات للدستور والقانون بإحالة العشرات منهم إلى المعاش أو عزلهم من القضاء أو نقلهم إلى وظائف مدنية غير قضائية .
 - 10- التعديلات الخاصة بلائحة السجون والتي فرغت من مضمونها.
 - 11- تعديل بعض أحكام قانون تنظيم العمل في الجامعات.
 - 12- إصدار قانون الخدمة المدنية المعني بالحياة الوظيفية داخل جهاز الدولة دون أن يكون هناك حوار مجتمعي بخصوصه .
- كما استمر وزير الداخلية في إصدار قراراته المخالفة للقانون بمنع إعطاء الفلسطينيين من آباء مصريين أو أمهات مصريات الجنسية المصرية بالمخالفة الواضحة للقانون و الدستور.
- فيما استمر وزير العدل بإصدار قراراته المخالفة لمعايير المحاكمات العادلة بنقل مقر انعقاد الجلسات الخاصة بالمعتقلين السياسيين إلى مقر تابعة لوزارة الداخلية والأمن المركزي والمباحث .
- فيما كان القرار الإداري الصادر من النيابة العامة بوضع أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين علي قائمة الإرهاب بناءً علي محاكمات غير عادلة و استناداً إلى قانون غير دستوري وهو قانون الكيانات الإرهابية من القرارات المخالفة الأبرز .
- كما كان الملفت للنظر إصدار رئيس مجلس الوزراء قراراً بإعطاء الجيش الحق كاملاً في إدارة ميناء الأدبية الجاف بعد إنشائه و إعطائه كافة اختصاصات الهيئة العامة للموانئ البرية و الجافة مما يدل علي مدى تغول الجيش ومؤسساته في الحياة المدنية و ممتلكات و مقدرات الشعب المصري .
- كما أن القرارات و القوانين والتشريعات تعكس حجم القوى الاجتماعية في المجتمعات ومدى تفاعلها و أهميتها ولذلك فإن كل التعديلات التي طرأت على المنظومة التشريعية المصرية منذ 30 يونيو 2013 و حتى الآن هي تعبير عن الطبيعة الاستبدادية للنظام العسكري في مصر ، فلا يوجد تمثيل حقيقي للمواطنين في السلطة المصرية سواءً في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، وإنما كلها وقعت بشكل فاضح ومخيف تحت عباءة الجيش .
- وغنى عن البيان أن فاعلية أي نظام ديمقراطي حقيقي هي بفاعلية تمثيل الشعب بجميع فئاته في السلطة وهو الأمر الذي يضمن حيادية الدولة تجاه انتماءات مواطنيها وهو الأمر الذي تفتقر إليه الدولة المصرية .

إن السلطة الانقلابية في مصر تقوم بتجاهل النصوص الحمائية المنصوص عليها بالدستور مستغلة في ذلك انعدام الرقابة الشعبية عليها، ولا أدل علي ذلك من الاستمرار في إصدار قرارات و تشريعات مخالفة للدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية والإبقاء على حزمة التشريعات والقوانين المخالفة للدستور في الفترة التي سبقت إقراره .

- وقد شهد العامان الماضيان صدور عدد من التشريعات التي تقنن الفساد ، ويأتي في مقدمتها القرار بقانون الصادر في نوفمبر 2013 بالتخلي عن المناقصات وإسناد المشروعات لأي شركة بالأمر المباشر وهو ما ساهم في عسكرة الدولة واستيلاء العسكر على معظم المشروعات ومزاحمة القطاع الخاص وتصفية العديد منها .

كما صدر في إبريل 2014 قرار بقانون آخر بتقنين الفساد بحظر الطعن من طرف ثالث على العقود التي تبرمها الحكومة مع أي طرف مصري أو أجنبي ..

وجاءت التعديلات التي أدخلتها حكومة الانقلاب على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي والضريبة على المبيعات والضريبة على الدخل وقانون الشركات المساهمة لتؤكد أن الاستثمار الأجنبي غاية لا هدف وأن التفريط في الموارد هو منهج عمل النظام الانقلابي فمنح تملك الأراضي والعقارات لغير المصريين وبالجمان

- هذا بخلاف المعاهدات والاتفاقيات التي تنازل الانقلاب فيها عن حدود مصر التاريخية بالبحر المتوسط والتنازل عن حقوق مصر في حقول الغاز الطبيعي للعدو المرابط على الحدود الشرقية للبلاد ، ولدولة اليونان وقبرص اليونانية بثروة تقدر بستمائة مليار دولار ، والتنازل عن حق مصر في حصتها التاريخية في مياه النيل والتي ستتأثر حتماً بالاتفاقية بالموافقة على بناء سد النهضة بأثيوبيا ، وكذا التعاقدات التي تمت مع بعض شركات البترول للتنقيب عن البترول بصحراء مصر الغربية ونصيب جمهورية مصر فيها صفر .

لهذا وغيره كان لزاماً على البرلمان أن يتدخل تشريعياً بعد تعديل لائحته الداخلية مؤقتاً لتواكب الظروف الحالي من اغتصاب السلطة التنفيذية الشرعية لتقع في يد الانقلاب ، وما يتبعه من حق الإصدار للقوانين وحق النشر .

وقد تعرض هذا القانون ليلغي في مادته الأولى كل ما صدر عن سلطة الانقلاب واعتباره هو والعدم سواء وذلك لصدوره من سلطة غير شرعية وذلك سواءً كان

في شكل : إعلان دستوري

أو قرار بقانون أو قرار جمهوري (ولو كان بما يسميه نتيجة استفتاء لتعديل الدستور في 2014)

أو قرار مجلس الوزراء

أو قرار وزاري

أو معاهدة إقليمية

أو اتفاقية دولية أو إقليمية

أو مذكرة تفاهم دولية أو إقليمية

أو عقود أبرمتها الحكومة أو أحد هيئاتها مع جهة أو شركة دولية

أو عقود أبرمتها شركات القطاع العام أو الأعمال مع جهة أو شركة دولية

أو عقود أبرمتها شركات القطاع الخاص مع جهة أو شركة دولية إذا كانت الحكومة

وكذلك للكوارث الناجمة عن تلك التصرفات من سلطة الانقلاب .

وقد عاجلت المادة الأولى من هذا القانون ذلك فألغت كل ما صدر عن السلطة القائمة بعد انقلاب 2013/7/3 من تصرفات في أشكال قانونية مختلفة واعتبرتها صادرة عن سلطة غير شرعية ولذلك فهي والعدم سواء وكذا ما يترتب على تلك التصرفات من آثار قانونية كالتزامات على الدولة أو حكومتها أو هيئاتها أو شركاتها .

وعالجت نفس المادة ما يمكن أن يكون قد ترتب للأفراد والشخصيات الاعتبارية كالشركات التجارية من مراكز قانونية كالموافقة على إنشاء شركة أو منح ترخيص أو خلافه فاستثنت المادة ما يتعلق بذلك وكذا ما يترتب على بلوغ سن المعاش من آثار ، أما ما عدا ذلك من قرارات فلا اعتبار لها حتى وإن كانت في شكل إعلان دستوري لأنها منعدمة وليست باطلة وبالتالي يجوز لما هو أقل مرتبة منها وهو القانون أن يلغىها .

وتناولت المادة الثانية الاتفاقات الدولية وما على شاكلته من معاهدات أو عقود ..

أما المادة الثالثة العقوبات على كل شخص وقع على معاهدة أو اتفاقية أو مذكرة تفاهم أو عقد باسم الحكومة أو هيئاتها أو شركات القطاع العام أو الأعمال ترتب عليه إضرار بالمصالح الوطنية .

وعالجت المادة الرابعة مسألة الإصدار للقانون في ظل اغتصاب سلطة الانقلاب للسلطة التنفيذية وغياب الرئيس لاختطافه . فأخذت بروح المادة 104 من دستور 2012 والذي يبيح للبرلمان في حالة إعادة الرئيس لقانون وعدم إصداره أن يصدره البرلمان بأغلبية ثلثي الأعضاء ، فأشارت المادة نظراً لاستحالة إصدار الرئيس لهذا القانون فأصدره البرلمان بأغلبية ثلثي الأعضاء الموجودين خارج البلاد نظراً لاعتقال سلطة الانقلاب لعدد كبير من أعضاء البرلمان أو مطاردتهم بما فيهم أول رئيس مجلس نيابي بعد الثورة .

البرلمان المصري

EGYPT PARLIAMENT

عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" إن الله ليمني للظالم فإذا أخذه لم يفلته ثم قرأ
(وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ)

(هود:102) متفق عليه { 333 }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ (51)
يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ (52)

صدق الله العظيم

(سورة غافر 51، 52)

للتواصل معنا عبر النوافذ الرسمية للبرلمان المصري

www.parliament-egy.org

الموقع الرسمي للبرلمان المصري

egyparliament25@gmail.com

البريد الإلكتروني

كما يمكنكم متابعتنا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي



البرلمان المصري

EGYPT PARLIAMENT

شكر خاص للأمانة العامة بالبرلمان

/ هشام دياب ، / عمرو كامل

